

## المملكة العربية السعودية

### الجدول 1 2018

336	عدد السكان (بالمليون)
785.5	إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار
23411	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
162	الاتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي) <sup>أ</sup>
746	العمر المتوقع عند الولادة، السنوات <sup>أ</sup>

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، أفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية ملاحظت:

(أ) أحدث قيم ومؤشرات التنمية العالمية (2016)

## أحدث التطورات

استأنف الاقتصاد نموه في عام 2018، مدفوعاً إلى حد كبير بارتفاع إنتاج النفط وأسعاره، وزيادة الإنفاق العام والإنفاق الاستهلاكي. وشهد الاقتصاد نمواً بنسبة 2.2% عام 2018، بعد عدة سنوات من النمو الضعيف بسبب صدمة أسعار النفط في عام 2014، وتنفيذ تخفيضات إنتاج أوبك+ والتكشف المالي مما أدى إلى انكماش اقتصادي بنسبة 0.7% عام 2017 ودفع البطالة إلى 12.9% في النصف الأول من 2018. وبعد فترة وجيزة من الانكماش في عام 2017، ارتفعت الأسعار الرئيسية 2.5% في 2018، مما يعكس في المقام الأول تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5%.

وقد ساعد الانتعاش في أسعار النفط في 2017-2018 على تقليص عجز المالية العامة ومكّن من تخفيف السياسات المالية بهدف دعم الاقتصاد. وارتفع الإنفاق الحكومي بنسبة 10.8% في 2018، ومع ذلك تشير التقديرات إلى أن العجز قد تراجع إلى 4.6% من إجمالي الناتج المحلي مع انتعاش عائدات النفط وتطبيق ضريبة القيمة المضافة وضرائب ورسوم جديدة. ويستهدف مشروع موازنة 2019 عجزاً بنسبة 4.1% من إجمالي الناتج المحلي إلى جانب زيادة بنسبة 7.4% في النفقات المتكررة و 19.9% في النفقات الرأسمالية (إلى حد كبير لتمويل المشروعات الضخمة التي تتضمنها رؤية 2030). وقد يكون العجز الفعلي أعلى في ظل الافتراضات المتفائلة للإيرادات في سياق استمرار الضغط على المعروض النفطي مع نمو إنتاج النفط الصخري في تكساس. علاوة على ذلك، تعتزم السعودية خفض الإنتاج لأقل بقليل من 10 ملايين برميل يومياً (من أكثر من 11 مليون برميل يومياً في نوفمبر/تشرين الثاني) ضمن جولة جديدة من تخفيضات أوبك+ ومن المتوقع أن يتم تمويل العجز عن طريق الديون - مع إصدار سندات دولية بقيمة 7.5 مليار دولار في يناير/كانون الثاني 2019 (لأجل 10 سنوات و 31 سنة) - قبل السحب من الاحتياطيات الحكومية في البنك المركزي كما كان الحال في الماضي. وعلى الرغم من تزايد الدين العام لكنه لا يزال منخفضاً فقد سجل نحو 20% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية 2018.

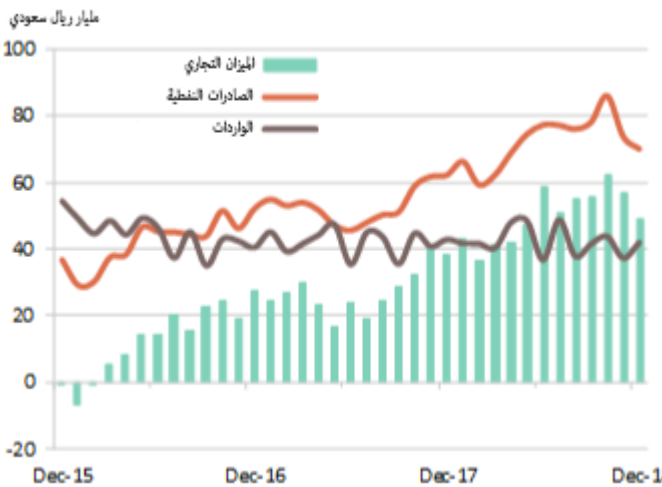
وتحول رصيد المعاملات الجارية إلى فائض في عام 2017 وقد قدر الفائض بنحو 8.4% من إجمالي الناتج المحلي في 2018. وارتفع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2018، بعد فترة طويلة من التدفقات الخارجة الصافية، لكن المملكة لا تزال تشهد تدفقات محافظ ضخمة إلى الخارج. وظلت احتياطيات البنك المركزي مستقرة على نطاق واسع في 2018. واستمر تشديد السياسة النقدية اقتداءً بمجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي، نظراً لربط الريال السعودي بالدولار.

وحفزت رؤية 2030 الإصلاحات في عدة مجالات، بما في ذلك التحول الكبير إلى الغاز والطاقة المتجددة في تلبية احتياجات الطاقة المحلية، وبيئة الأعمال، والشركات الصغيرة والمتوسطة وإصلاحات القطاع المالي. وصدر قانون الإفلاس في أغسطس/آب 2018. وتنفذ السلطات إصلاحات مهمة لسوق العمل بهدف زيادة حصة المواطنين، ولا سيما النساء، في القوى العاملة. وفي حين زاد معدل توظيف المواطنين، بمن فيهم النساء، لا تزال التأثيرات على نمو وإنتاجية القطاع الخاص أقل وضوحاً. وقد أدى رفع الرسوم المفروضة على العمالة الوافدة وغيرها من العوامل التي كبحت توظيف الأجانب إلى رفع تكاليف أنشطة الأعمال وأدت إلى مغادرة حوالي ربع مليون عامل أجنبي. وفي المرحلة المقبلة، سيلزم إجراء إصلاحات لخفض الحد الأدنى للأجور للمواطنين السعوديين، وكذلك لتحسين إدارة استقدام العمال الأجانب وانتقالهم بين القطاعات.

وبينما لا توجد معلومات رسمية متاحة عن الفقر كما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، فإن معظم أصحاب الدخل المنخفض من العمال الوافدين. ومع تجاوز عدد السكان من المواطنين حاجز العشرين مليوناً، قد يكون توفير مصادر كسب الرزق الأمانة والرفاهة للأسر ذات الدخل المنخفض أمراً صعباً. وفي إطار رؤية 2030، أطلقت السلطات برنامجاً للحماية الاجتماعية (برنامج حساب المواطن) يهدف إلى التعويض عن الآثار السلبية لإصلاحات الدعم. وعلى الرغم من أن التجارب الأولى لمثل هذا البرنامج الذي تم توسيعه بسرعة سجّلت نتائج متباينة، فإنه يعتبر أساساً وأعداً لمساندة الأسر محدودة الدخل. وكما هو الحال في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى، لم يعد العقد الاجتماعي القديم -الذي يقوم على التوظيف الحكومي والدعم السخي والخدمات العامة المجانية- قابلاً للاستمرار.

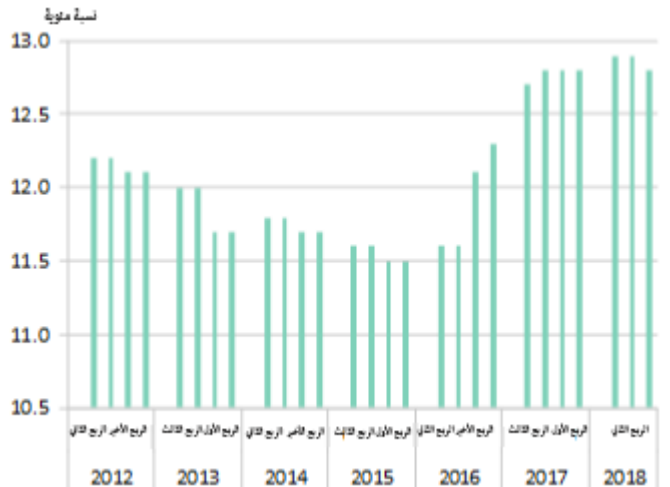
ارتفع معدل النمو إلى 2.2% في 2018، بدعم من ارتفاع عائدات النفط وزيادة الإنفاق العام. ولا تزال آفاق النمو في 2019 ضعيفة من جراء التخفيضات الكبيرة في إنتاج النفط وتقلب أسعار الخام. تواصل موازنة 2019 السياسة التوسعية المعتمدة منذ عام 2017، مع مراعاة ما ستسفر عنه أسعار النفط من أجل خفض العجز. وتعتبر الإصلاحات المتعلقة برؤية 2030 ضرورية لتنويع الاقتصاد وتحقيق تقدم في إصلاحات بيئة الأعمال. وقد تفرض أجندة الإصلاح الطموحة تحديات أمام القطاع العام فيما يتعلق بالتنفيذ.

الشكل 2 السعودية / الميزان التجاري، الصادرات والواردات النفطية



المصدر: هافر أناليتيكس، البنك الدولي.

الشكل 1 السعودية/معدل البطالة



المصدر: هافر أناليتيكس، البنك الدولي.

قوة الدفع للإصلاحات الهيكلية في إطار رؤية 2030، ويدفع الحكومة لمعالجة قضايا المالية العامة الصعبة، مثل الإنفاق الكبير والصارم على تعويضات ومزايا القطاع العام. ومن التحديات الرئيسية التي تواجهها المملكة توفير العمالة الكافية للقطاعات عالية الإنتاجية لدعم النمو المتواصل. وهناك اضطراب كبير في سوق العمل مع الرحيل المستمر للعمالة الوافدة، وصعوبة خلق وظائف للمواطنين كما أن البطالة لا تزال مرتفعة.

وهناك تحد آخر يتعلق بتوفر استثمارات كبيرة لتحفيز النمو الذي تنشده رؤية 2030، وطبيعة الإصلاحات متعددة القطاعات. والإصلاحات والاستثمارات المزمعة في البنية التحتية معقدة أيضاً لذا يصعب تصميمها، وستتطلب تنسيقاً قوياً بين مختلف الجهات الحكومية وقدرة على تعديل الخطط أولاً بأول استناداً إلى التعلّم من نتائج التنفيذ.

وأخيراً، سيعتمد النجاح في تنفيذ رؤية 2030 في جانب كبير منه على استمرار الدعم السياسي والاجتماعي للإصلاحات. وعلى الرغم من وجود جهاز إداري قوي لتدعيم الإصلاحات، فإن تحديات التنفيذ قد تخفف من وثيرة جهود الإصلاح وعمقها.

من المتوقع أن يتباطأ النمو قليلاً إلى 1.7% في 2019، حيث يعوض ارتفاع الإنفاق الحكومي تأثير تخفيضات إنتاج النفط في النصف الأول من 2019. ومن ثم، ينبغي أن يرتفع النمو لأكثر من 3% في 2020 مع توقف تخفيضات إنتاج النفط، ومع تحقيق آثار إيجابية غير مباشرة لمشروعات البنية التحتية الكبيرة على نمو القطاع الخاص. ومن المتوقع أن يتقلص عجز المالية العامة تدريجياً، ومع ذلك فإن تحقيق توازن الموازنة بحلول عام 2023 (وهو هدف برنامج توازن المالية العامة في المملكة) سيعتمد على الزيادة الكبيرة في إيرادات النفط أو الاستمرار في ضبط أوضاع المالية العامة. ومن المتوقع أن تظل الفوائض الخارجية في خانة الأحماد مع زيادة الواردات المرتبطة بالبنية التحتية في الأمد المتوسط. ومن المتوقع أن تظل أسعار المستهلكين منخفضة في عام 2019، حيث تتلاشى آثار ضريبة القيمة المضافة وتستقر تكاليف الغذاء والسكن.

## المخاطر والتحديات

لا تزال أوضاع المالية العامة والنمو عرضة للتقلبات في أسعار الطاقة العالمية، ويمكن أن تؤثر الاضطرابات في الأسواق المالية العالمية على تكاليف التمويل سواء للديون السيادية أو ديون الشركات، لا سيما بالنظر إلى احتياجات التمويل لصفحة أرامكو-سابق. كما أن التباطؤ في الاقتصاد العالمي وما يرتبط به من انخفاض في الطلب على النفط سيضر أيضاً بأفاق النمو. من الناحية الإيجابية قد يزيد من

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

الجدول 2 السعودية / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

2021 ن	2020 ن	2019 ن	2018 ت	2017	2016	
2.3	3.1	1.7	2.2	-0.7	1.7	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
2.2	2.2	2.0	3.0	3.2	0.9	الاستهلاك الخاص
-0.9	1.0	5.0	1.8	3.2	-17.5	الاستهلاك الحكومي
9.0	7.0	4.0	0.5	-4.5	-14.3	إجمالي استثمارات رأس المال الثابت
1.0	3.0	-0.8	1.7	-2.3	8.0	الصادرات والسلع والخدمات
3.5	3.0	2.0	0.5	-0.4	-20.3	الواردات والسلع والخدمات
2.3	3.1	1.7	2.3	0.6	1.7	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
0.6	0.6	0.6	0.2	0.4	0.6	الزراعة
2.0	2.1	-0.2	1.0	0.0	2.5	الصناعة
2.7	4.6	4.5	4.4	1.6	0.7	الخدمات
2.0	2.0	1.0	2.5	-0.9	2.0	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
6.2	6.8	6.9	8.4	1.5	-3.7	رصيد المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)
3.0	2.5	2.2	2.0	0.9	-0.2	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)
-3.3	-4.1	-5.2	-4.6	-9.2	-12.9	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، قطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظة: ت = تقديرات، ن = تنبؤات